السياسة الثقافية في الجزائر بين ثقافة السلطة، وسلطة الثقافة

Cultural policy in Algeria between the culture of power, and the authority of culture

مُحَمَّد الصالح خرفي*

[1]جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي- جيجل(الجزائر)

الملخص:

يحاول المقال الاقتراب من عالم السياسة والثقافة، لأنه لا توجد ثقافة بغير سياسة ولا توجد سياسة بغير ثقافة، والعلاقة بين الطرفين- سياسة /ثقافة- هي معادلة يصعب حلها ،فالثقافة والسياسة وجهان لعملة واحدة إذ لا بد من بعد سياسي للثقافة حتى ، تكون فعالة ولا بد للعمل السياسي من بعد فكري وثقافي حتى يؤدي إلى قيام نهضة حضارية حقيقية،فالمثقف مسيّس! والسياسي مثقف! والفارق بين الثقافي والسياسي في ترتيب الأولويات، و ترتيب الأولويات يحدده واقع المجتمع وحاجاته.

الكلمات المفتاحية:السياسة، الثقافة، المثقف، السياسي، المجتمع، الأدب.

Abstract:

The article tries to get closer to the world of politics and culture, because there is no culture without politics and there is no politics without culture and the relationship between the two parties - politics /culture - is a difficult equation to solve, culture and politics are two sides of the same coin, there must be a political dimension to culture in order to be effective, and political action must have an intellectual and cultural dimension to lead to a real civilizational Renaissance, the intellectual is politicized! The politician is an intellectual! The difference between cultural and political in the order of priorities, the order of priorities is determined by the reality of society and its needs.

Keywords: politics, culture, intellectual, politician, society, literature.

*مُحَمَّد الصالح خرفي

المقدمة:

كان الجدل كبيرا بين المثقف و السياسي؛ بين الباحث عن الحرية إلى أقصى الحدود و بين واضع الحدود ، والذي يأتمر العالم بأمره، لأنه لا سلطة فوقه- إلا سلطة الله-، فكانت المعركة -على مستوى الأفكار- حادة، أحيانا الغلبة للمثقف و في أغلب الأحيان للسياسي،وقد اختلف الأمر من عصر إلى عصر و من مصر إلى مصر.

فالمثقف يخوض صراعات متعددة، مع نفسه، مع المجتمع، مع السلطة مع الزمن، فهل ينتصر؟ و إن انتصر كيف سيكون الواقع الجديد؟

لن نبحث عن إجابات شافية كافية لهذه الأسئلة لأن مقامها ليس هنا، و إنما سنقصر الحديث على السياسة الثقافية في الجزائر و علاقة الثقافة بالسلطة. و السؤال المحور: هل للسلطة ثقافتها التي تريد أن تكون مهيمنة ؟ أم أن سلطة الثقافة جعلتها تنأى بعيدا عن الهيمنة والاحتواء و التدجين؟

بدءا سنتحدث عن الثقافة و السياسة لأنه « لا توجد ثقافة بغير سياسة و لا توجد سياسة بغير ثقافة» [1]فالسياسة ثقافة و هذه الأخيرة جملة من المعارف و مجمل السلوكات و العادات و التقاليد المتعلقة بشعب من الشعوب، وإن انتفت الثقافة عن السياسة، أضحت تخبط خبط عشواء – من تصبه تمته و من تخطئ يعمر فيهرم! – فتبتعد عن العقلانية والحق و ما يبقى إلا الظلم و الجور و القمع!

العلاقة بين الطرفين- سياسة /ثقافة- هي معادلة يصعب حلها و الضحية هي الثقافة دائما، « فالثقافة هي التي تشق الطريق للسياسة... وهي التي تضع أسسها، فإذا استتب لها الأمر أصبحت في الحال سياسة، و مهما بدت مبادئ هذه الثقافة وطلائعها بعيدة عن السياسة فإنها لا تلبث حتى تفضي إليها. و تخوض معامعها، فيصبح لكل معسكر سياسي مذهب ثقافي، أو يكون لكل مذهب ثقافي حزب سياسي يحتضنه ويدافع عنه و ربما يقتل الناس في سبيله».[2]

والأمثلة على ذلك كثيرة خاصة قي ميدان الأدب الذي هو جزء من العائلة الثقافية الكبيرة، فالمذهب الواقعي ارتبط بأحزاب سياسية فكانت الواقعية الاشتراكية و الواقعية الإسلامية.

فالثقافة و السياسة وجهان لعملة واحدة إذ « لا بد من بعد سياسي للثقافة حتى تكون فعالة، و لا بد للعمل السياسي من بعد فكري و ثقافي حتى يؤدي إلى قيام نهضة حضارية حقيقية»[3]، فالمثقف مسيّس! و السياسي مثقف! هذا في المجتمع المنشود والمبني على أسس سليمة ،« والفارق بين الثقافي و السياسي في ترتيب الأولويات، و ترتيب الأولويات يحدده واقع المجتمع وحاجاته»[4]،و واقع المجتمع الجزائري أو قل العربي –ككل- بعيد كل البعد عن هذا –إلا القليل-، فالسياسي عندنا يلغي الثقافي و غيره، و لا يرى فيه إلا تابعا! و ما أشبه اليوم بالبارحة! «لقد تحققت تبعية

الثقافي للديني قديما و للسياسي حديثا. كل منهما وضع حواجزه أمام الثقافة و كل منهما ألغى بُعدها المعرفي و أسئلتها التاريخية». [5]

و عاش المجتمع العربي و بالدرجة الأولى مثقفيه النكسة بعد النكسة، رغم ما يملك من طاقات و كوادر ثقافية و قدرات إبداعية هائلة، ليترك المجال للسياسي يلعب فيه كيف شاء، و نسي الكل أن « الشعب الذي لا يملك حضورا ثقافيا خلاقا، لا يمكن أن يكون له حضور سياسي خلاق، فلا سياسة عظيمة دون ثقافة عظيمة». [6]

فالتغيير السياسي لا يمر إلا عبر منافذ ثقافية تعتبر مصفاة الفعل و القول السياسي، حتى يجد صداه في عقول الجماهير و قلوبها التواقة للتغيير و العيش في ظروف أحسن مما سبق، بعيدا عن الشعارات الجوفاء و المواقف السياسية المزعومة!فالسياسة التي لا تغير ولا تعطي، و الثقافة التي لا تضيف و لا تعدل، لا فائدة ترجى منهما، و الخسارة ستكون – بلا جدال– فادحة يتصدع لها كيان هذه الأمة.

علاقة الحب المفقود تترك الثقافي قبل السياسي « لأن الثقافة سياسة بعيدة الجذور تمس وحدة وجود الجماعة ذاته كوحدة متميزة و مستقله، و قادرة على الاستمرار و البقاء فإن إخضاعها المباشر لأهداف سياسية جزئية لهذا الفريق أو ذاك هو تدمير للجماعة و تحطيم لوحدتها، و إخضاع الثقافة للسياسة هو أساس تدمير المجتمع المدني و تقديم الجماعة لقمة سائغة في فم الدولة الفضيع، و هذا مهما كانت طبيعة الدولة و لونها» [7].

فالسياسة لا تؤمن، و هل يرعى الذئب الغنم؟، إخضاع الثقافة لها يعني باختصار «اختزال الثقافة إلى ايديولوجيا و تحطيمها كنظام اجتماعي ثقافي، أي بنفي الثقافة كسيرورة من سيرورات السلطة الاجتماعية» [8] فكلما سيطر السياسي على الثقافي تأزم الوضع،و كلما سيطرة الثقافة و أخذت مساحة أوسع، قضت على التسلط السياسي و ازدهرت الفنون و الآداب و شتى المعارف المختلفة التي تعمل لصالح المجتمع، و شاعت الحرية الفكرية و السياسية ... أما إذا تدهورت الثقافة فإن ذلك يعكس تدهور التكوين القومي أي تدهور المجتمع السياسي، و الثقافة التي تنشأ كثمرة لاستقرار المجتمع السياسي تتحول إلى آخر خندق للدفاع عن الحضارة و وحدة الجماعة [9]فانهيار الثقافة يعني انهيار المجتمع و جميع القيم التي آمن و دافع عنها في كل المواقف و كل المراحل السابقة.

على أن الثقافي لا يستغني عن السياسي فهو محتاج لدعمه و مساندته و وسائله ،و النضج الثقافي لا يكون إلا إذا كان هناك نضج سياسي و تفهم سلطوي، و نضج اقتصادي و اجتماعي – و العكس بالعكس صحيح– المؤسسة الاجتماعية كيان واحد، يشكل فيها التكامل بين القطاعات الشرط الضروري، حتى تنجح و تتجاوز هذه المرحلة الصعبة، التي كانت من آثار النكسات الماضية، و كي يتم ذلك على أحسن وجه يجب إعطاء أبرز الأدوار للمثقف وإتاحة الفرصة من جديد له فهو قد «شب على الطوق و استطاع في حالات كثيرة التأثير في التفكير العام في بلاده،

ولكنه خرج لكي يواجه عددا هائلا من الضغوط لا حصر لها، القديم منها و الجديد: شيوع الاستبداد السياسي والإرهاب الفكري.. انتشار الأمية .. ديماغوجية بعض الزعامات.. طغيان وسائل الإعلام عدم وجود المؤسسات التي تنطوي على طابع البحث و التفكير في شتى الفروع...» [10]الفاعلية في مثل هاته الظروف ليست هيّنة ،و الاستمرار في ازدراء أصحاب القلم و الإبداع و عدم إعطائهم الاعتبار و المسؤولية الحضارية ومعاداتهم من طرف أصحاب المناصب السياسية و الإدارية البيروقراطية، خطر كبير على كيان الأمة، و بالمقابل الانطواء على الذات من طرف المثقفين و السكوت عن الحق أو اللجوء إلى المعارضة السلبية – الهدامة- يعوق تطور المجتمع و سيره في الاتجاه السليم.

علاقة التكامل لا تبني بهذا الشكل، و إنما بتنازل كل طرف و عدم الإصرار على السيطرة بالقوة من جانب السياسي، والنفاق و الخداع المعسول من طرف الثقافي، لتكون العلاقة صحيحة مبنية على أسس متينة، و تحقق أهدافا رائعة تكون في صالح الثقافي و السياسي و المجتمع ككل. لأن التضاد لا يأتي بنتيجة، ما عدا الهدم و الرجوع إلى الوراء بسنين، نحن في حاجة أن نكون قدما إلى الأمام، إلى الغد الذي يتعايش فيه السياسي و الثقافي بسلام. غد لا يرضى فيه السياسي أن يكون سياسيا إلا إذا كان مثقفا و ليست معنى هذا أن يكون شاعرا أو روائيا – وإن كان ذلك موجودا في بعض الأحيان و الأماكن و لنا في **ليوبولد سيدار سنجور** رئيس السنغال الأسبق (1963-1980) [11]و السفير **نزار قباني** و **عمر أوبريشة** و كثير غيرهم..نماذج حية عن السياسي الأديب-و لكن أن يكون ملمًا بالشؤون الثقافية، والمثقف لا يرضى أن يكون مثقفا إلا إذا تحصن سياسيا وخبر الشؤون السياسية، وليست معنى ذلك أن يكون مع هذا أو ذاك ولكن أن يكون مثقفا عارفا بالسياسة و خباياها قبل كل شيء.

إذا كانت هذه هي العلاقة بين الثقافي و السياسي واقعا و تصورا، فكيف كانت نظرة السلطة السياسية في الجزائر للثقافة و ماذا كانت تمثل لديها الثقافة بحد ذاتها و السياسة الثقافية كبرنامج عملي يجسد التصور؟

لقد عانت الجزائر من ويلات الحرب كثيرا و محاولات متكررة لمسخ تاريخهاو طمس حضارتها و القضاء على لغتها و قطع جذورها. و استطاعت بعد جهاد عنيف أن تسترد عزتها و كرامتها و لغتها و تبني لنفسها كيانا جديدا غير منفصل عن كيان الحضارة العربية الإسلامية التي تأسست على مبدأ «إقرأ».

فكان من الأولويات الأولى تعميم التعليم على الشعب ببناء المدارس و إجباريته و مجانيته، لتكوين جيل واع بمسؤولياته الحضارية و مثقف ثقافة عصرية. فاستقلال البلاد الفعلي لن يكتمل إلا باستقلال و تحرر فكري و ثقافي،إذ ما فائدة الحرية السياسية و الرخاء الاقتصادي و الفرد الجزائري يرزخ تحت التبعية الفكرية و الثقافية، و الغزو الثقافي ينخر جسمه كالسوس، الذي لا يبقى و لا يذر.

إن البناء المادي (منشآت، مصانع، معامل ...) سيبقى هيكلا دون روح إن لم تتم عملية البناء الفكري. و من هذا المنطلق شددت السلطة السياسية في البلاد مع بداية السبعينات على الثورة الثقافية التي واكبت الثورة الصناعية و الثورة الزراعية. فبالآلة و السنبلة و القلم يتحقق الاستقلال الكلي التام، و قبل ذلك كانت « الظروف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت تعاني منها الجزائر غداة الاستقلال أثرت تأثيرا مباشرا على وضعية الثقافة في البلاد، فقد شهدت الحياة الثقافية ركودا مزمنا أثر بدوره تأثيرا مباشرا على الحياة الأدبية »[12] خاصة في الفترة ما بين 1962- 1970 ما عدا انعقاد المؤتمر الثقافي الأول بالبلاد سنة 1968 و صدور المجاهد الثقافي سنة 1967 و مجلة آمال سنة 1969.

وقد سعى الرئيس الراحل **هواري بومدين** أثناء رئاسة مجلس الثورة إلى التأكيد على مبدأ الثورة الثقافية في كل مرة و قد تجسدت فعليا و قانونيا مع الميثاق الوطني لسنة 1976 (أول ميثاق وطني) الذي هو « المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة»[13] ففي الباب الثالث منه الذي يحمل عنوان: المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية (التي تسيّر التوجه العام للبلاد) نجد أولا: الثورة الثقافية و قد جاء فيها ما يلي: « الدفع الثوري في المجال الثقافي يجب أن يساهم في رفع المستوى الفكري و التقني للجماهير و تغيير العقليات بغية خلق الشروط النفسانيةو الأيديولوجية و السياسية دعما للاستقلال الوطني و التطور الاقتصادي و الاجتماعي »[14] .

وقد استمر التأكيد على دور الثقافة ،-على الرغم من التراجع على مبدأ الثورة الثقافية مع النظام الجديد للرئيس **الشاذلي بن جديد-** بعد مرحلة الرئيس بومدين ،و تجسد التغيير في الميثاق الوطني لسنة 1986 ففي باب المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية نجد: أولا: مهام الثورة الجزائرية في المجال الثقافي[15] و الحقيقة أن التخلي عن مبدأ الثورة الثقافية كان مع وصول النظام الجديد و تجسد فعليا كما في النظام السابق مع الميثاق الوطني. مع استمرار دعم المسيرة الثقافية، ففي خطاب للرئيس **الشاذلي بن جديد** بقصر الشعب بتاريخ 31 ماي 1981 على إثر استقبال لجنة إعداد المشروع التمهيدي لملف السياسة الثقافية جاء فيه أنه: « مهما كانت عظمة الإنجازات المادية فإن البناء الثقافي هو القاعدة الصحيحة لتشييد المجتمع كما نريد له أن يكون، و من هنا يجب أن يكون اهتمامنا بملف السياسة الثقافية على غرار اهتمامنا بالميثاق الوطني، لأن السياسة الثقافية هي التي تصوغ المستقبل بما يحدده من مفاهيم واضحة منبثقة من قيم شعبنا ومقوماته الأساسية، و هكذا يمكن لكل مثقف أن يتحمل مسؤولياته كاملة تجاه وطنه و شعبه»[16]

الاهتمام بالثقافة كان عبر كل مراحل السلطة مع تفاوت في درجة الاهتمام، والتركيز على الجوانب معينة تخدم المرحلة، وكل رجالات الدولة مع الخط العام لسياسة البلاد ،مع إيمان كلي بوجوب الاستقلال التام، فالوزير الأستاذ أحمد طالب إبراهيمي في خطابه أمام المؤتمر الأول للوزراء والمسؤولين عن الشؤون الثقافية في البلاد العربية، المنعقد بالعاصمة

الأردنية عمان (فيما بين 20-23 ديسمبر 1976)، أكد كثيرا على التنمية الثقافية و مما قاله « التنمية الثقافية أخذت تفرض نفسها على العالم بأسره لا كتكملة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية فحسب، بل كذلك كمقوم أساسي لهما، و كشرط لا بد من توافره لكي يتمكن الإنسان من استكمال ذاته و من تحقيق إنسانيته... و من الحقائق الثابتة اليوم أن الشعوب قطعت أشواطا كبرى في تصفية الاستعمار سياسيا و اقتصاديا، في حين لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المنشود بالنسبة لتصفية الاستعمار الثقافي» [17]لهذا جندت الدولة إمكانات هائلة لترسيخ جملة من القيم الثقافية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري و تقاليده العريقة الضاربة في أعماق التاريخ.

هذا التوجه نفسه أكد عليه بعد المرحلة البومدينية، أحد وزراء المرحلة في كلمته أمام المؤتمر الرابع عشر للأدباء العرب المنعقد في الجزائر ما بين 03-06 مارس 1984 في موضوع الثقافة و الإعلام)، فقد جاء في كلمة الوزير السيد **بوعلام باقي** (ممثل رئيس الجمهورية، و وزير العدل) إنه « لا معنى للاستقلال السياسي و لا الاقتصادي إذا لم يكن مصحوبا بالاستقلال الثقافي... الثقافة ليست في نظرنا بناءً مجردا منعزلا عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل هي كل لا يتجزأ و الثقافة الصحيحة التي ننشدها لأمتنا العربية هي التي تتبنى القيم الأصيلة و تدافع عنها كما تدافع عن المفاهيم التي تعلم على إيجاد وعي منظم عميق يتشكل في أعماق وجدان الكتاب و الأدباء و المثقفين و يحرص على توفير مقومات الشخصية و حفظ التراث و تعزيز كيان الأمة و تقوية الأواصر الاجتماعية» [18]

الكل يؤكد على دور الثقافة وأهميتها في بناء الكيان الجزائري، و سنكتفي بهذه المقاطع التي تبين توجهات مرحلتين لم يختلفا في الجوهر الثقافي و لا في جوهر السلطة التي وصلوا عن طريقها إلى الحكم فكان طبيعيا أن يكون الانسجام ، أما الاختلاف فهو تقني، في الرؤى و الأهداف المتوخاة مع التأكيد «أنه من المستحيل التفكير بسياسة ثقافية دون أن تكون هذه السياسة مرتبطة بسلطة سياسية تطبقها أي بمصالح اجتماعية محددة تتحكم بهذه السلطة».[19]

فهل وفقت سلطة المرحلتين في استقطاب المثقفين و لم شملهم و إشاعة حرية الرأي و التعبير، و هل سمحت للرأي المضاد بالظهور، و هل كانت الرؤية و الحقيقة جلية؟ و نحن نعلم أن «أية حكومة ابتداءً من السعودية و انتهاءً بليبيا ترفض أن يكون هناك تقاطع مسموح به في الأيديولوجية، و في السلوك اليومي أيضا بين النظام و بين أية جهة أخرى، خارجها، سلطة أو مؤسسة حزب، أو شلة أفراد ذات كيان إيديولوجي معارض لذلك ...الفكر السائد على مستوى الدولة هو الفكر المسموح به»[20]فهل شذت الجزائر عن القاعدة؟

لا نعتقد ذلك إذ أن السيطرة و الهيمنة على المؤسسة الثقافية من قبل السلطة ظهر جليا في كل مرحلة و حتى مسؤوليها القياديين كانوا من الحزب الحاكم و هكذا « اختصرت المعرفة إلى السياسة ، فبدا السياسي بديلا عن الشاعر

والفيلسوف و المربي و المؤرخ، و فقد المثقف هويته التي ينحتها من خصائص عمله»[21] هذا واقع في الجزائر و العالم العربي...

فإلغاء المثقف حينا و استمالته أحيانا أخرى، هي سمات السلطة الحاكمة من الخليج إلى المحيط؛ القوة (البطش) و المال بإمكانها فعل ما لا يفعل، ليكون التضليل إكراها و رغبة لكنه من المستحيل شراء الكل أو السيطرة عليهم و إكراههم ، لأن جميع المثقفين المخلصين الأوفياء الذين يعبرون عن همّهم و همّ شعوبهم بحرية، يقولون الحقيقة مهما كان الثمن غاليا (القتل، السجن النفي،...) و الواقع يبين بجلاء أن « هناك تعارضا أساسيا بين لغة السلطة و لغة الحقيقة، بين سياسة السلطة و سياسة الحقيقة أي بين نظرتين استراتيجيتين متبانيتين»[22]، بين الهيمنة و التحرر، بين إنسان واضح لا يخسر شيئا إن قال الحقيقة، وآخر مضلل مراوغ يخشى إن أظهر الحقيقة أن يذهب المنصب و ما يتبعه من مصالح و امتيازات – لا حصر لها- وحتى لا تذهب الثقة نهائيا و يحتل الطلاق البائن – الذي لا رجعة فيه- تحاول السلطة، بشتى الطرق، المحافظة على قدر و لو ضئيل من المثقفين و الأدباء تحت رعايتها- أو أقل تحت رحمتها! –و الحقيقة أن« تقدير السياسيين للأدباء يعود إلى تقدير السياسيين للخدمات السياسية التي قدمها الأدباء و ليس إلى مزاياهم الأدبية أو الأخلاقية». [23]

بالمنطق المقلوب، فإن من لا يساهم في تدعيم السلطة و تثبيت أركانها و الدعاية لها و تحميل نصه الأدبي مضامينها و مبادئها و برامجها فإنه أديب و مثقف من الدرجة الثانية؟! يُنظر إليه بعين شزراء، و يُتعامل معه بحذر شديد و يُوضع في خانة من يريد الانقلاب؟! فأين حرية التعبير التي كفلها الدستور في البند الرابع المتعلق بالحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن في المادتين ثلاث و خمسون(لا مساس بحرية المعتقد و لا بحرية الرأي)[24] و أربع و خمسون (حرية الابتكار الفكري و الفني و العلمي للمواطن مضمونة في إطار القانون. حقوق التأليف محمية بالقانون)[25] ؟

إن سعي السلطة السياسية في الجزائر و غيرها من الدول إلى احتواء المثقفين و الأدباء في إطار اتحادات و منظمات مهنية و اجتماعية و جماهيرية (اتحاد الكتاب و الصحفيين، اتحاد المهندسين...) ليس إلا محاولة لتثبيت الأركان و تدعيم توجيهات المرحلة و تبرير سلوكاتها و قراراتها، و إشاعة – على نطاق واسع- للثقافة الرسمية – الحكومية- لأن الثقافة في نظر السلطة محددة وفق أطر معينة لا يمكن تجاوزها – و إلا جنت براقش على نفسها- و هي « رعاية الفنون و الآداب الحديثة التي تمس أضيق فئة من السكان، و هذه الرعاية ليست منزهة، و لكنها تشتد بقدر ما تريد الدولة أن تستعملها كبوق دعاية للسلطة القائمة». [26]

أما الباقي فإنه يبقى خارج اللعبة، و هكذا تظهر ثقافة السلطة السائدة ، البارزة، المسيطرة على كافة المجالات الحياتية أما سلطة الثقافة عند الفئة الباقية- الناجية! – التواقة لمجتمع ثقافي، تسير فيه الثقافة السياسية كما تشاء – لا العكس-.

و ثقافة السلطة –كما مر بنا- تتخذ إجراءات للتحقيق تثملت في الجزائر، و في الثورة الثقافية مع بداية السبعينات وملف السياسة الثقافية مع بداية الثمانينات. فما هي يا ترى أبرز المحطات و النقاط في كلا السياستين؟.

لقد كان الخطأ من البداية في ترتيب الأولويات، فبعد الصناعة و الزراعة أتت الثقافة، التي كان من المفروض« أساس ثورتنا السياسية و ثورتنا الاجتماعية، و إننا بثورتنا الثقافية الشعبية نستطيع القضاء على الرجعية و الإقطاع و سيطرة رأس المال و ديكتاتورية و يستطيع الشعب – بثقافة الشعبية- أن يعرف حقوقه و أهدافه و أن يتبين القدرات و الوسائل التي تمكنه من بناء المجتمع المتحرر المجتمع الذي تسوده الكفاية و يسوده العدل»[27]

إن بناء الإنسان الذي خرج من الحرب منتصرا رافعا رأس الجزائر عاليا هو أولى الأولويات، لأنه هو الذي سيقود البلاد ويؤسس صناعة قوية و زراعة منتجة واعيا بكل الظروف المحيطة به داخليا و إقليميا و عالميا.

فبقاء مصنع كل آلاته مستوردة و كل إطاراته و تقنييه من الخارج و اليد العاملة من الداخل، لمرحلة زمنية معينة، مقبول. أما أن يستمر طول الوقت فذلك لا يعقل، إذ ما الفائدة من بناء الهياكل دون الروح؟ التي كان من نتيجتها أنه بعد أكثر من ثلاثة عقود مازلنا لم نحدد بعد هويتنا الثقافية و بُعدها الحضاري، هل نحن عرب أم نحن بربر أم من الشام و الحجاز أم من روما وبيزنطة؟ لماذا كل هذه الأسئلة التي نطرحها اليوم على أنفسنا إن لم يكن هناك خلل ما في مسيرتنا و برامجنا؟ « كل ثورة متكاملة تعطي أهمية قصوى للعمل الثقافي بما هو إبراز للهوية و الكيان، و تجدير للوعي و الوعي النقدي، و تعميق المعرفة بشرائط الثورة والدعم المادي الجماهيري لها، و توسيع الملتفين حولها، و العاملين على نصرتها، و لكنها في الوقت نفسه تضبط هذا العمل الثقافي في حدود ما تراه إيجابيا لتوضيح رؤيتها و مسارها، و تعبئة الوعي الممكن داخلها و خارجها»[28]

على المستوى الرسمي و الوثائق كل الأمور واضحة، تحددت مع الميثاق الوطني لكنها في الواقع العملي لم تطبق و لم تجسد فعليا، و إلا لما كان هناك مجال لطرح الأسئلة السابقة. فالثورة الثقافية تصر على أن «الدافع الثوري في المجال الثقافي يجب أن يساهم في رفع المستوى الفكري و التقني للجماهير، وتغيير العقليات بغية خلق الشروط النفسانية و الإيديولوجية و السياسية دعما للاستقلال الوطني و التطور الاقتصادي و الاجتماعي»[29] و هذه الثورة الثقافية لها ثلاثة أهداف « تمكن من تكوين إنسان جديد في مجتمع جديد: أ- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية و تقويتها و تحقيق

التنمية الثقافية بجميع أشكالها. ب- الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي و الكفاءة التقنية.ج- اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية، كما يحددها الميثاق ».[30]

و لتحقيق بناء المجتمع الاشتراكي لا بد من مساهمة جميع القوى الاجتماعية للثورة من عمال و فلاحين..وخاصة الشباب المثقف إذ « لا يحق للشباب المثقف على الخصوص أن يكون منقطعا عن الجماهير التي هو نابع في أغلبيته منها»[31]

و تبقى اللغة الوطنية و التربية و التعليم من أهم مميزات الثورة الثقافية، فكان التعريب الشامل الذي وقف في طريقه البعض رغم دعم الإرادة السياسية العليا للبلاد له و من آثار ذلك ما نعيشه اليوم من صراع مرير بين العربية، الأمازيغية و الفرنسية و تعطيل لمشروع مجمع اللغة العربية، و كان التعليم إجباري و المدارس و الجامعات، لرفع المستوى الثقافي، فكثر المتعلمون و قل المثقفون، أما من انقطع عن التعليم في سنواته الأولى فقد عاد إلى الأمية من جديد. فماذا نحارب؟

إذ ليس المطلوب سياسة ثقافية و إنما ثورة ثقافية "Ne fallais pas parler de politique culturelle mais plutôt de révolution culturelles"[32]حتى يتم التغيير الشامل لأن المجتمع الجزائري في حاجة إلى مفاهيم ثقافية جديدة " La société Algérienne a besoin d'un authentique bouleversement de la totalité culturelles"[33]، فهذا الشعب الذي خاض الثورة و عانى من ويلاتها يريد واقعا ثقافيا متميزا و مغايرا لما سبق، يريد أن يرمي كل السنين الماضية المحزنة ليبدأ من جديد: Ce peuple, qui a tant souffert dans son histoire ne veut pas seulement ajouter des années à la vie, il veut aussi et surtout ajouter de la vie aux années" [34]

و ما عدا الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي أقر حيزا للثورة الثقافية لم توجد سياسة ثقافية شاملة للبلاد إلا مع سنة 1981 التي شهدت فيها الجزائر أول مشروع للسياسة الثقافية مع تراجع الثورة الثقافية. و قد وضع المشروع التمهيدي لجنة الإعلام و الثقافة و التكوين لحزب جبهة التحرير الوطني برئاسة **عبد الحميد مهري** (الذي كان في سنة 1978 وزير للثقافة و الإعلام) لتكمل نقائص الميثاق الوطني الذي « سيظل ناقصا إذا لم يدعم بضبط استراتيجية تضم مشروعا ثقافيا صالحا لأن يتطور ضمن تفاعلات إيجابية في إطار انتماءاتنا التاريخية و موقعنا الجغرافي ليكون مشروعا حضاريا عظيما»[35]و قد أثرى المشروع بمناقشات على كافة المستويات من القاعدة إلى القمة كما شاركت الصحافة الوطنية في إثراء المشروع بأقلام الصحفيين و المثقفين و الأدباء عبر : (الشعب، الجمهورية، النصر المجاهد الأسبوعي، الثورة و العمل، الوحدة، أول نوفمبر، الجيش، الفلاح و الثورة (Révolution Africaine, El Moudjahid, Algérie actualité)[36]

وقد عبر المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد سنة 1979 (أول هيئة وطنية) « بوضوح عن حاجاتنا لسياسية ثقافية شاملة و المطالبة بتدارك هذا النقص» [37]

وتطبيقا لمقررات المؤتمر و توجيهات الميثاق الوطني تدعو اللجنة المركزية للحزب « المنتجين الثقافيين مؤسسات و جمعيات و أفرادا إلى الالتزام بتوجيهات وثيقة السياسة الثقافية و تطوير إنتاجهم بما يخدم المبادئ و الأهداف المسطرة فيها من أجل بناء ثقافة وطنية أصيلة» [38] و قد جاءت هذه الوثيقة للتأكيد على الأبعاد الأساسية للثورة و من أهمها:

البعد الثقافي: إن بعد عشرين عاما لم يتحقق الكثير من الأهداف الثقافية مقارنة بالإنجازات التي حققتها البلاد، لذلك لن تكون الثقافة المنشودة إلا سلاحا فعالا (بعيدا عن الترف الفكري و التزلف) في يد الثورة لأجل التغيير و « إذا كان تأخر وضع هذه السياسة قد أنتج كل سلبيات الركود الذي تتميز به حياتنا الثقافية، و أدى إلى توسيع الهوة بين العرض و الطلب في سوق الإنتاج الثقافي الوطني فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن مجرد وضع سياسة وطنية في المجالات الثقافية سيحل كل المشاكل التي أفرزتها التنمية في البلاد. فعلى هذه السياسة أن تنطلق من مجموع الحقائق الاقتصادية و الاجتماعية فتتخذ منها مرتكزاتها الرئيسية لتحديد مفهوم إيجابي لثقافتنا الوطنية» [39]

و أبدا ما كانت القرارات وحدها كافية لخلق وضع ثقافي متميز، فالإرادة و النية الصادقة في تطبيق تلك القرارات و تجسيدها الفعلي على أرض الواقع هو الذي سيغير الأمر عما كان عليه، و إن أم تجد الرجال المخلصين الأوفياء فإنها ستبقى حبرا على ورق، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف الموضوعية المحيطة. إذ « لا يمكننا تصور ثقافتنا و التخطيط لها بالطريقة الحقيقية الواعية سواء في المجال النظري أو التطبيقي العملي إلا إذا درسنا بنفس الوعي و الدقة الكيان الحضاري الذي تنتمي إليه و ذلك في علاقته مع الكيانات الحضارية التي تحيط به» [40]الأمر متشابك جدا، و الواقع شيء و الطموح شيئا آخر.

لقد كان تغليب مضامين معينة و خطابات موجهة على حساب الحرية العامة على عكس ما هو واجب حصوله في السياسة الثقافية القومية التي « لا بد أن تعطى الأولوية لمبدأ حرية التعبير بقل مضمون هذا التعبير و لمبدأ تعميم المعرفة قبل مبدأ الكسب السياسي السريع على الصعيد الثقافي» [41]

ولأن السياسة الثقافية مرتبطة بالتنمية الثقافية و بصراع الأفكار، على هذا يجب «أن تناقش من أفق مساهمتها في تحقيق الإجماع السياسي و لكي تقوم بذلك يجب أن تتجاوز السياسة و أن تكون فوقها» [42]

وقد كان ملف السياسة الثقافية شاملا في خطوطه العريضة و في مرتكزاته الموضوعية و في مصادره الأساسية. فإلى جانب الميثاق الوطني هناك مصادر أخرى يعتمد عليها لدراسة ملف السياسة الثقافية و هي:« ميثاق الصومام، برنامج طرابلس ميثاق الجزائر،، الدستور، لوائح المؤتمرات، قرارات اللجنة المركزية، خطب و تصريحات رئيس الجمهورية، تعليمات

و توجيهات الأمين العام للحزب، اللوائح الصادرة عن مؤتمرات المنظمات الجماهيرية و المتصلة بالثقافة، اللوائح الصادرة عن الندوات و الملتقيات و الأيام الدراسية التي عقدتها الاتحادات المهنية، و الدراسات و الوثائق الصادرة عن وزارة الإعلام و الثقافة» [43]

غِنى المشروع (الملف) يمثل في إحاطته الشاملة و تناوله لموضوع الثقافة بجرأة و تأكيد على الهوية الثقافية الوطنية، وهذا ما أكده فيما بعد المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية بمكسيكو [44] وقد بلغت المبادئ التي أقرها المؤتمر تسعا و ثلاثين (39) نقطة توجه السياسة الثقافية في أي بلد من البلدان و لعلّ أهمها: « الهوية الثقافية- البعد الثقافي للتنمية- الثقافة و الديموقراطية- التراث الثقافي- علاقات الثقافة بالتربية و العلم و الأخبار» [45]و هذا ما يبرز مدى حرص الجزائر على مواكبة التطورات العالميةوالاضطلاع بالمسؤولية.

ومن أبرز المحطات الثقافية التي حدثت في الجزائر في تلك المرحلتين نجد انعقاد المؤتمر الثقافي الأول سنة 68، صدور مجلة آمال سنة 1969 ومجلة الثقافة سنة 1971 و مجلة ألوان سنة 1972، تأسيس اتحاد الكتاب سنة 1974، صدور ملحق الشعب الثقافي ثم الأسبوعي، انعقاد المؤتمر العاشر للأدباء العرب سنة 1976، انعقاد المؤتمر الرابع عشر للأدباء العرب سنة 1984، ملف السياسة الثقافية سنة 1982...

لكن كثيرا من المشاريع الثقافية توقفت مثل: مجلة آمال، و الثقافة و ألوان و لم يبن أي مسرح جديد و توقف دعم الكتاب و استيراده و دعم التأليف الوطني و قل طبع الكتب، فمثلا في الفترة الممتدة من 66 إلى 1986 طبعت المؤسسة الوطنية للكتاب [46]في مجال للآداب (دراسات أدبية، قصص، روايات، دواوين شعرية، مسرحيات) 446 عنوانا منها بالعربية 274 عنوانا، و بالفرنسية 172 عنوانا أي بمعدل 13.7 عنوانا بالعربية كل عام و بمعدل 08.6 عنوانا بالفرنسية كل عام مع ملاحظة أن 164 عنوان طبع فقط في السنوات الثلاث (83-84-85) ليتبين أن دفع مجال الثقافة في ميدان الكتاب جاء متأخرا ومحتشما..بكلمة واحدة و مختصرة، أزمتنا الثقافية في غياب أو تغييب إمكانيات الإنتاج الثقافي، و لن يزيل الغبن عن الثقافة مجرد وضع سياسة ثقافية، فالعبرة ليست في السياسة الثقافية و إنما في تهيئة الجو العام و توفير الإمكانات (المفقودة) و إحداث نوع من التكامل مع السياسة الإعلامية، بشرط إلا يسقط الإعلام في باب الدعاية و الإشهار للرجل السياسي الذي يريد أن يبني لنفسه صورة شعبية دون أن يقدم شيئا، مستعملا الصحفيين مطية لذلك:

"Les hommes politiques utilisent les journalistes comme des agent de publicité charger de leur construire une image populaire et de contribuer ainsi à leur maintien au pouvoir" [47]

فإذا رفض الأديب أو المثقف المشتغل بالإعلام تنفيذ ذلك، لجأ السياسي إلى رجل الإعلام الصرف ليسبغ عليه شتى الأوصاف، فيبتعد الصحفي عم مهنته و عن أداء رسالته و يحيد عن مطالب القراء الذين يريدون من الجريدة أن تحمل ذواتهم بكل ما فيها

« le journal mémoire des lecteurs, le lecteur attend du journal qu'il lui renvoie sa propre image si possible valoritée et favorable »[48]

وإذا عبرت الصحافة عن القارئ الحقيقي فإنها«تستطيع أن تساهم في تحقيق الثورة الفكرية، وذلك عن طريق جعل القارئ على إطلاع كامل بخلفية القضايا العامة التي تواجه التنمية، وهي يمكن أن تكشف له عن أسباب اتخاذ القرارات التي تتعلق بهذه القضايا ويمكن أن تكشف عن مدى سلامة هذه القرارات أو خطأها» [49]

الوسائط الإعلامية لها دور مهم وفعال في توجيه الفكر وعليها« أن تفسح مجالا واسعا للإنتاج الثقافي وأن تكون أدوات فعالة للمساهمة في الإبداع الثقافي وأن تتناول إضافة بالعرض والتعريف وأن تكون منابر لنقده وتقييمه».[50]والوقوف ضد الغزو الثقافي وذلك «بتوفير الإنتاج الوطني الرفيع، والتحكم في عملية اختيار الأثار العلمية الملائمة».[51]

فتكاثف الجهود على كافة المستويات الثقافية والتخطيط المحكم لا يعني «الانتقاص من حرية المثقف، إنه يعني توفير الشروط اللازمة والمناخ الصالح لإبداع ثقافي ليس لحريته حد»[52]ولكل مرحلة مكاسبها وسياستها الخاصة ومخططاتها الملائمة لواقع المجتمع وتطلعات أبنائه، فالمستقبل الثقافي لا يبن إلا إذا «نظرنا إلى كياننا الخاص والى ماضينا الخاص والى حاجاتنا الخاصة والى ممكنات بلادنا الخاصة ثم نضع هيكل المستقبل الثقافي على ضوء ذلك حتى نكون حقيقة نبني مستقبلا ثقافيا سليما»[53]فالثقافة الحقة لا تتأسس إلا باستيعاب الماضي وفهم الواقع واستشراف المستقبل، «السياسة الثقافية التي تبث هويتها وتمنع عنها ما تقوض قيمها الروحية وهي التي تسعى في نفس الوقت إلى إثراء الثقافة الوطنية المعاصرة بما يؤهلها أن تسير في ركب الحضارة المعاصرة وفي طريق التقدم».[54]

الثقافة المبنية على التخطيط تعطي ثمارا يانعة، وللتخطيط الثقافي أساليبه حتى يكون ناجعا وناجحا، وقد أقر المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في البلاد العربية جملة من الأساليب التخطيطية هي: «وضوح الأهداف–التمثيل الواعي لمهمة أجهزة الثقافة–تقسيم الخطة إلى مراحل –ضرورة قيام علاقة تكاملية بين الثقافة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية–دراسة حاجات المجتمع–التركيز على الواقع– توسيع الخدمة الثقافية–الإفادة من التنظيمات والجمعيات الثقافية غير الحكومية–مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ–المتابعة الدقيقة والتقويم–حسن اختير العناصر البشرية اللازمة للعمل الثقافي» [55]فهل كل هذه الأساليب طبقت في الجزائر؟

على ضوء ما أبرزنا وبيّنا سابقا، يستحيل التوفيق بين النظري والتطبيقي في ظل العشوائية وتغليب السياسي أو الإيديولوجي على الثقافي، ما قدم في الجزائر في حقل الثقافة جزء يسير مما كان من المفروض أن يكون-في ظل البرامج المسطرة-فقلة وسائل النشر وعدم تشجيع العمل الثقافي وخاصة الأدبي من نكسات السياسة الثقافية في الجزائر والدولة «تتحمل أكبر مسؤولية، إن عملها لا يقتصر على التشجيع ولكنه عمل أساسي في رواج سوق الأدب»[56]

وتتمثل عناية الدولة بالثقافة في: الاهتمام بالإنتاج الثقافي طبعا ونشرا وتوزيعا، تخصيص جوائز[57] معتبرة له تكون قارة وثابتة، تنظيم الملتقيات الأدبية وطنيا وعربيا وعالميا، تدعيم المواد الأولية للإنتاج الأدبي(الورق) وتدعيم الكتاب وعدم تغليب المنطق التجاري، تسهيل عملية القراءة وتوفير وسائلها بين المتلقين[58].

على أن التخطيط الثقافي وحده لا يكفي ما لم يكلل بتمويل وتشريع قانوني ومؤسسات رصينة وتسيير عقلاني لها وإستراتيجية محكمة، وإذا نظرنا الى حجم التمويل المالي لقطاع الثقافة نجده من أضعف الميزانيات.

وفي مجال التشريع فقد جاء في دستور 1976 في الفصل الثالث: الوظيفة التشريعية المادة 151:« يشرع المجلس الوطني في المجالات التي خولها له الدستور: الخطوط الأساسية الثقافية-حماية التراث التاريخي والثقافي والمحافظة عليه» [59]ويكون لوزارة الثقافة وضع البرنامج العملي والتفصيلي للثقافة بالإضافة إلى الجماعات المحلية مثل البلدية، فقد جاء في قانون رقم 81-09 المؤرخ في 04 يوليو 1981 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 24.67 المؤرخ في 18 يناير 1967 والمتضمن القانون البلدي، جاء في فصله السابع المتعلق بالإنعاش الثقافي والاجتماعي المادة 159 « يُعد المجلس الشعبي البلدي المخطط البلدي للتطوير الثقافي والتنشيط ويسهر على تحقيقه تنفيذا للسياسة الوطنية في المجال الثقافي».[60]

وتشترك كل من البلدية والولاية بناء على مرسوم رقم 81-382[61]المؤرخ في 26ديسمبر 81 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية و اختصاصهما في قطاع الثقافة وفي تنظيم النشاطات الثقافية كل على مستواه:

أ. **البلدية:** تنجز وتسير معاهد الموسيقى، قاعات السينما، النوادي الثقافية، المتاحف البلدية، قاعات العروض والأفراح المكتبات البلدية، تشجيع إنشاء الجمعيات الثقافية وتطورها، الحث على المطالعة العمومية، تشجيع إنشاء وحدة لطبع الكتاب وتوزيعه.

ب. **الولاية:** تنظم النشاطات الثقافية وتنجز وتسير وتصون: دور الثقافة، الأندية السينمائية، المسارح ، مكتبات الولاية المتاحف الولائية.

أما القانون الذي يضبط تسيير الاتحادات المهنية والثقافية فإن مشروعه لم يكن إلا في ديسمبر 1980.[62] وقد ترك القانون الحرية للإتحادات الثقافية أن تسير نفسها كما تشاء وإنما وضع خطوطا عامة وعريضة لها، وهكذا نجد إن من أكبر

مشكلات العمل الثقافي في الجزائر التمويل والتشريع وغياب قانون رسمي للثقافة يحدد عمل رجالاتها ومؤسساتها، ففي كل مرة وعبر الحكومات المتتالية يهمل ويؤخر البث في المشروع الثقافي؟ليبقى قدر الثقافة في الجزائر أن تكون مهملة !.

وإذا تكلمنا عن مشكل العمل الثقافي في مجال التمويل والتشريع والتخطيط، فيجب ألا نغفل الحديث عن أجهزة الثقافة ووسائلها لأنها الوسيط المباشر التي تبلغ الرسالة للجماهير فـ« لكل سياسة ثقافية أهداف ووسائل لتحقيقها، ومراجعة السياسة الثقافية تتطلب مراجعة الأهداف والوسائل والاختيار بين أولوية تكوين الشعب ومجموع اليد العاملة، أو تكوين نخبة تكنوقراطية وبيروقراطية، بين أولوية التحرير العقلي أو فرض إيديولوجية معينة وتثبيت مواقع سياسية، بين أولوية بناء جماعة موحدة متجانسة أو نخر جسم المجتمع بجيوب تقوم بعمل الإرهاب الدائم والملاحقة والمتابعة».[63]

فمستوى الثقافة في البلد مرتبط بالمؤسسات الثقافية وبالقائمين عليها وبالأهداف المرجوة منها « فإذا كانت السياسة الثقافية تستهدف تقديم ما يرضي الأذواق الحالية للجماهير وإشاعة السطحية وقتل التفكير أدى ذلك إلى هبوط المادة الثقافية المقدمة للجمهور، وحينما تعمد السياسة الثقافية إلى رفع المستوى الفكري وإيقاظ العقول تقدم للجمهور ثقافة هادفة ترقى بمستوى الأذواق وتخاطب عقولهم وعواطفهم وبذلك ينتشر الفن الراقي ويرتفع مستوى الأداء الفني، وهذا يؤذي إلى رفع مستوى الذوق العام بين الجماهير».[64]

فتغليب الكمّ على الكيْف يقضي على الثقافة أما تغليب الكيف على الكم فإنه يحييها ويمد المجتمع بدم جديد للحياة.

وتأتي وزارة الثقافة بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة في مقدمة الوسائل الهامة لخدمة الثقافة، إن تم التكامل والتنسيق بين كل الأجهزة فيما بينها، وبينها وبين الأجهزة الأخرى(التعليم،الإعلام....).

ولوزارة الثقافة في الجزائر،حكاية خاصة، فمع الحكومة المؤقتةفي سنة 1958 كانت وزارة الشؤون الثقافية (الوزير أحمد توفيق المدني) لكنها ألغيت مع أول حكومة وطنية (بعد الاستقلال) ولم تصل حقيبة وزارة الثقافة إلى قصر الحكومة إلا مع سنة 1970 مدمجة مع وزارة الأخبار،[65]وقبل ذلك كانت صلاحيات الثقافة يمارسها وزير التربية ثم حولت تلك الصلاحيات في سنة 1968[66] إلى وزير الأنباء وأصبح لها (**الوزير مُحَّد الصديق بن يحيى**) مديرية الثقافة الشعبية وأوقات الفراغ، واستحدثت في الفترة نفسها[67]مراكز الثقافة والأنباء التي تهدف إلى« وضع أوسع الوسائل الممكنة رهن إشارة الجمهور لترقية الأنباء والثقافة تحت جميع الأوضاع».[68]وتستمر الثقافة مع الأنباء ثم مع الإعلام(سنة 1977) مع استحداث كتابة للدولة للثقافة والفنون الشعبية في سنة 1980 التي شغلها **مُحَّد العربي ولد خليفة**، حتى سنة 1982. لتصبح وزارة الثقافة مستقلة [*] بعد التعديل الحكومي حيث جاء في المادة الرابعة منه:يعاد تنظيم وزارة الإعلام والثقافة وكتابة الدولة للثقافة والفنون الشعبية وتعوضان بما يلي : وزارة الإعلام (**بوعلام بسايح**)، وزارة الثقافة (**عبد المجيد مزيان**)، لكن

هذه الاستقلالية لم تدم طويلا ولم تستمر أكثر من عامين لتدمج الثقافة مع قطاع آخر هو السياحة وتصبح هي الأولى: الثقافة والسياحة بعدما كانت ملحقة بالإعلام (وزارة الإعلام والثقافة) وذلك سنة 1984** وبعد أربع سنوات ترجع الثقافة للإعلام في أواخر سنة 1988 مع حكومة **قاصدي مرباح**، ثم تلغى نهائيا لتعوض بالمجلس الأعلى للثقافة***، وما لبث المجلس أن رحل كما جاء لتلحق الثقافة من جديد بالاتصال (وزارة الاتصال والثقافة).ثم تعود من جديد منفصلة عن الإعلام و الاتصال.

الثقافة عندنا لم تعرف الاستقرار لا في المؤسسات ولا في الإطارات المسؤولة، وحتى تكون منتجة فهي تتطلب جهازا مستقلا وثابتا لا يزول بزوال الرجال والحكومات مع تطعيمه بمجالس ولجان ثقافية فتتشكل لدينا مؤسسة ثقافية بتقاليد عريقة معروفة للعام والخاص للمواطن والأجنبي...

وتأتي أهمية المؤسسات الثقافية في تحقيق الانتشار للإنتاج الثقافي ودورها في عقلنة المسيرة الثقافية والتخطيط لها تخطيطا مرتبطا مع مسيرة جوانب التقدم الأخرى، «إن مسؤولية هذه المؤسسات الثقافية مسؤولية كبرى وان دورها في توليد إنتاج ثقافي أصيل مبدع ينبغي أن يحدد ويرسم». [69]

والى جانب وزارة الثقافة هناك مديريات الثقافة والإعلام في كل ولاية التي أسست سنة **1977** ثم تلغى ثم تعود بمرسوم [70]لم يعرف التنفيذ، تم من جديد مديريات الثقافة بمرسوم تنفيذي آخر[71]إضافة إلى دور الثقافة التي ظهرت للوجود سنة 1974[72]بمرسوم يتضمن إنشاء دور الثقافة والتي يقع مركز كل منها في مقر الولاية وتتبعها مراكز ثقافية في كل بلدية ودائرة، إضافة إلى ذلك هناك المسارح (الجهوية و الولائية) والجمعيات الثقافية المختصة (أدب، فنون تشكيلية، مسرح، موسيقى) الحكومية وغير الحكومية ..كلها لابد أن تكون منتجة، عبارة عن مؤسسات صناعية ثقافية، نحن المسيطرون عليها لا هي المسيطرة فـ« من المطالب الرئيسية عند بناء هذه الصناعات الثقافية أن تكون أداة لتوليد حرية المبدع والمنتج العربي لإطلاق المجال للإبداع من أجل أن يعبر عن أصالة الوجود العربي وسماته الذاتية، ويعني هذا ألا تخضع هذه الصناعات الحكومية لسيطرة الحكومات بل تكون مؤسسات ثقافية مستقلة..وهذا لا يعني أن لا تخضع المؤسسات الثقافية المستقلة إلى للاتجاهات الكبرى للحكومات، بل يعني أن تترك لها الحرية في ترجمة تلك التوجهات ترجمة علمية ثقافية مبدعة». [73]

بعيدا عن القهر السياسي والتسلط الإيديولوجي، سواء تعلق الأمر بإنتاج الوسائل الثقافية التقليدية (الكتاب) أو وسائل الثقافة الجماهيرية (السينما، التلفزيون، الراديو...).

وبذلك تتحقق أهداف السياسة الثقافية و يترسخ المفهوم الصحيح للثقافة وتتكون الشخصية المتكاملة للإنسان في جو ديموقراطي ثقافي، لأنه الشرط الضروري لفاعلية ثقافية منتجة مؤثرة متميزة فـ «ثقافة الأمة هي قوام شخصيتها والمعبر

الأصيل عن تطلعاتها وأمانيها والدعامة الحقيقية لوحدتها الشاملة، وان الحفاظ على تراثها وانتقاله بين أجيالها المتعاقبة وتجديده هو ضمان تماسك الأمة ونهوضها بدورها الإبداعي في مجال الحضارة الإنسانية».[74]

نحن لم ننطلق من فراغ؛ بناء اليوم تم على حصيلة الأجيال السابقة، وما نتوصل إليه يكون نقطة الانطلاق لجيل الغد فالثقافة تتخذ صبغة التراكم لا حاجة لنا أن نبدأ من جديد نعتمد على ما هو موجود ونغربله، فنأخذ ما هو صالح ويتوافق مع طبيعة المرحلة التاريخية و متطلباتها، إذا أردنا أن نبني سياسة ثقافية جادة فـ «لقد مرت سنوات طوال لم تتعامل فيها الهيئات والأفراد مع الفعل الثقافي إلا كفعل مترف ينزع له الباحثون عن الراحة و الاطمئنان لأنه بعيد عن التأثير في وعي الناس ومصيرهم، لذلك ظل الفعل الثقافي محصورا فيما هو ظل مترددا لا قدرة على الجهر بضرورته في مجتمع متخلف».[75]

فالفعل الثقافي الحركي لم يهادن ولم يساكن بالرغم من كل الإجراءات المتخذة ضده وبالرغم من إهمال المؤسسات الثقافية الرسمية له، وبقي دائما فوق الأيديولوجي —وان كان يتضمن جزءا منه– الكل يخضع له ولا يمكن أن يؤطر في حدود ضيقة لأن من أبرز سماته الحرية.

وبناء على ما سبق يتضح أن الوضع الثقافي في الجزائر يحتاج إلى مراجعة ودراسة عميقة ومتأنية، يقوم بها خبراء الثقافة المتصلين بها اتصال الإبداع والعطاء لا اتصال المسؤولية والقرار فقط، وتوفير جميع الشروط الضرورية والموضوعية للقضاء على جميع العوائق التي تقف أمام التطور الثقافي، والقضاء على الثقافة الاحتفالية و المناسباتية لنؤسس ثقافة البناء لا الهدم: الثقافة الواعية المتبصرة لا ثقافة التهريج واستنزاف الأموال وعندها تعود للثقافة الحقة سلطتها.

الهوامش والإحالات:

[1]فتحي رضوان: الصديقان اللدودان الثقافة و السياسة. م الثقافة ،م 01، ع 06 مارس 1974، ص 06.

[2]المرجع نفسه. ص 06.

[3]عثمان شيبوب: كلمة العدد: ج الشعب الأسبوعي. ع 66. 13 جانفي 1977، ص 03.

[4]أحمد شاهين: المجتمع الثقافي و السياسي. ج الشروق الثقافي، ع 50. 07 جانفي 1994، ص 10.

[5]مُحَّد بنيس: حداثة السؤال" بخصوص الحداثة العربية في الشعر". المركز الثقافي العربي، بيروت، المغرب ط2، 1988، ص 61.

[6]أودونيس: صدامة الحداثة. ص 218.

[7]برهان غليون: نحو سياسة ثقافية جديدة. م الفكر العربي المعاصر م1-7. ع 01 أيار 1980 ، ص 27.

[8]المرجع نفسه، ص 27.

[9]المرجع نفسه، ص 27.

[10]أحمد بهاء الدين: شرعية السلطة في العالم العربي. دار الشروق، مصر ، لبنان، ط 2، 1985، ص 44.

[11]أنظر : محمود قاسم: سنجور من الشعر إلى رئاسة الجمهورية. م الدوحة، ع 11، مارس 1985، ص 64-65.

[12]مُحَّد ناصر: الشعر الجزائري الحديث (اتجاهاته و خصائصه الفنية. 1925-1975). دار المغرب الإسلامي، لبنان، ط 1، 1985، ص 161.

[13]حزب جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976. مصلحة الطباعة، المعهد الوطني للطباعة، الجزائر، ص 05.

[14]الميثاق الوطني 1976. ص 05.

[15]الميثاق الوطني 1986. ص 61-70.

[16]خطب الرئيس الشاذلي بن جديد 15 جانفي – 31 ديسمبر 1981. ج 3، وزارة الإعلام 1982، ص 120.

[17]أحمد طالب إبراهيمي: خطاب في المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية. م آمال ع 37، يناير، 1977.

[18]بوعلام باقي: كلمة أمام المؤتمر الأدباء العرب الرابع عشر. م الموقف الأدبي، ع 159-160، ص 187.

[19]برهان غليوان: نحو سياسة ثقافية جديدة. ص 25.

[20]محمّد الجزائري: الإعلام و الإيديولوجيا و تأثيرها على الأدب. م الموقف الأدبي، ع 98، م 17 جوان 1979، ص 23.

[21]أمين الزاوي : مقدمة في نظرية سوسيولوجيا المثقفين في المغرب العربي. منشورات قصر الثقافة ، وهران، د.م.ج، الجزائر ط1، 1995، ص 24.

[22]محمّد سبيلا: المثقفون و السلطة . م الآداب ع 11-12. السنة 29، نوفمبر-ديسمبر 1981، ص 33.

[23]محي الدين صبحي: مقدمة في الأثر المتبادل بين التطور الاجتماعي و التطور الفني في الأدب العربي.م الموقف الأدبي، ع 1-2، آيار حزيران 1975، ص 104.

[24]جبهة التحرير الوطني: الدستور. الطباعة الشعبية للجيش 1976، ص 27.

[25]المرجع نفسه، ص 27.

[26]برهان غليوان: نحو سياسة ثقافية جديدة. م الفكر العربي المعاصر، ص 28.

[27]السيد فرج: ثورة الثقافة الشعبية. دار الفكر العربي، ط 1، 1962، ص 06.

[28]محمّد بنيس: حداثة السؤال. ص 173.

[29]الميثاق الوطني 1976، ص 83.

[30]المرجع نفسه. ص 84.

[31]المرجع نفسه. ص 51.

[32]AbdeghaniMegherbi: La culture et la personnalité dans la société algérienne de Massinissa à nos jour. Enal, opu, Alger 1986, P 213.

[33]Op cit. P 126.

[34]Op cit. P 156.

[35]حزب جبهة التحرير الوطني : لجنة الإعلام و الثقافة. ملف السياسة الثقافية. مطبعة بن بولعيد، أفريل 1982، ص 44.

[36]أنظر : ملف السياسة الثقافية في الصحافة الوطنية. جوان 81، نشر مديرية الدراسات و البرمجة.

[37]حزب جبهة التحرير الوطني :ملف السياسة الثقافية. ص 14.

[38]المرجع نفسه. ص 08.

[39]حزب جبهة التحرير الوطني :ملف السياسة الثقافية. ص 14.

[40]المرجع نفسه. ص 25.26.

[41]برهان غليوان : نحو سياسة ثقافية جديدة. ص 26.

[42]المرجع نفسه. ص 27.

[43]حزب جبهة التحرير الوطني :ملف السياسة الثقافية. ص 76 . 77.

[44]انعقد في الفترة ما بين 26 جويلية و 06 أوت 1982 برعاية L'UNUSCO

[45]أحمد المديني: أسئلة الإبداع. ص74.68.

[46]محمّد بوعياد: قائمة المنشورات 66.86. المؤسسة الوطنية للكتاب.

[47]Jean Christophe: La Presse écrite. Hatier, Paris, 1983, P 14.

[48]Op. cit. P 34.

[49]فاروق أبزيد: مدخل إلى علم الصحافة . عالم الكتب، مصر، ط 2، 1993، ص 80.

[50]حزب جبهة التحرير الوطني، ملف السياسة الثقافية. ص 52.

[51]المرجع نفسه. ص 53.

[52]عبد الله عبد الدايم: أزمة الثقافة في الوطن العربي. م الفكر العربي ، م 3-5 ع. 03 ديسمبر 78، السنة 1، ص 08.

[53]عد الكريم غلاب: في الثقافة و الأدب. مطبعة الأندلس، الدار البيضاء، المغرب، ط1 ، 1964، ص 28

[54]عزة عجان: ندوة السياسة الثقافية في الجزائر. أعداد فوزية حدوش. بشير مفتي. ج 16-22 ديسمبر 1993، الشروق الثقافي، ع 21، ص 12.

[55]توصيات المؤتمر: م أمال ع 37، يناير فبراير 1977، ص 176-178.

[56]عبد الكريم غلاب: في الثقافة و الأدب. ص 79.

[57]من أشهر الجوائز: نوبل للآداب في السويد ، الغونكوروريتودو في فرنسا، الفنون و الآداب في مصر. سعاد الصباح و البابطين في الكويت. الملك فيصل في السعودية. سرفانتس في أسبانيا. حائزة سلطان العويس في الإمارات العربية المتحدة.

[58]أنظر عبد الكريم غلاب: في الثقافة و الأدب. ص 14.

[59]الدستور 1976. ص 52.

[60]وزارة الداخلية و الجماعات المحلية. القانون البلدي. طبع و إنجاز مطبعة بجاية، د ت، ص 52.

[61]الجريدة الرسمية. العدد 22.29 ديسمبر 1981.

[62]حزب جبهة التحرير الوطني: مشروع القانون الأساسي العام للإتحادات المهنية و الثقافية. ديسمبر 1980.

[63]برهان غليوان: نحو سياسة ثقافية جديدة. ص 28.

[64]علي عجوة: دراسات في العلاقات العامة و الإعلام. عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1985، ص 155.

[65]أمر رقم 70-53 المتضمن تأسيس الحكومة في 21 يوليو 1970.

[66]مرسوم رقم 86-621 المؤرخ في 15 نوفمبر 1968.

[67]مرسوم رقم 86-622 المؤرخ في 15 نوفمبر 1968.

[68]مرسوم رقم82 -96 المؤرخ في 1982/01/12 المتضمن تعديل هياكل الحكومية.

[69]عبد الله بن الدايم: أزمة الثقافة في الوطن العربي. ص 05.

[70]مرسوم رقم 92-281 المؤرخ في 06 يوليو 1992.

[71]مرسوم رقم 94-419 المؤرخ في 23 نوفمبر 1994.

[72]مرسوم رقم 74-244 المؤرخ في 06 ديسمبر 1974.

[73]عبد الله الدايم: الصناعات التقليدية بين سلطاننا عليها و سلطانها علينا. م العربي، ع 318، ماي85، ص 21.

[74]بيان عمان الصادر عن المؤتمر الأول ، للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في البلاد العربية. م أمال، ع 37، ص 171.

[75]محمد بنيس: حداثة السؤال. ص 202.